قضايا سياسية

اسم المقال: الإعتماد المتبادل وأثره في الأمن العالمي
اسم الكاتب: أ.د. خضر عباس عطوان، د. صفاء ابراهيم الموسوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1510
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 00:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الإعتماد المتبادل وأثره في الأمن العالمي

Interdependence and its impact on global security

أ. د خضر عباس عطوان* د. صفاء ابراهيم الموسوي**

الملخص:

تعد نظرية الإعتماد المتبادل من المقاربات المهمة في العلاقات الدولية التي جاءت بها النظرية الليبرالية منذ سبعينيات القرن الماضي لتفسير بعض الظواهر التي اخذت تميز العلاقات الدولية مثل تنامي الفواعل من غير الدول ومنافستها للدول كالشركات متعددة الجنسية وغيرها والتي أخذت تؤدي أدوارا فعالة في عالم باتت أولوياته إقتصادية ، اذ تؤكد النظرية الليبرالية إن الإعتماد المتبادل يعزز من فرص التعاون الإقليمي ويزيد من تطوير آليات الحوكمة العالمية وهو ما يكون له آثارا متباينة في الأمن العالمي. وقد جاءت المقاربة الليبرالية بخصوص الإعتماد المتبادل كرد نقدي على النظرية الواقعية التي ركزت على الدول بإعتبارها الكيان الأبرز في العلاقات الدولية ، وأن التجارة الخارجية والإنفتاح الإقتصادي يعد مصدرا متناميا للصراعات وأن الإعتماد المتبادل مرادف لعدم الأمن والإستقرار.

كذلك فإن مبدأ التبادلية في العلاقات الدولية يؤثر بشكل مباشر في السياسات الأمنية والعقائد العسكرية بين الدول ، على إعتبار أن أغلب القرارات والإستراتيجيات الأمنية والعسكرية يجري إتخاذها ووضعها كردود افعال حول مختلف التهديدات في الساحة العالمية ، والتطورات التي تجري بين عناصر ووحدات النظام العالمي الراهن.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد المتبادل ، الامن العالمي.

Abstract:

The theory of interdependence is considered one of the new approaches in international relations that the liberal theory came up with since the seventies of the last century to explain some of the phenomena that took the distinction of international relations, such as the growth of non-state actors and their competition with states such as multinational companies and others, which began to play effective roles in a world whose economic priorities

* كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين Khudher_info@yahoo.com

** باحث اكاديمي mr.safaa1@gmail.com

became more. Some of them are military, as the liberal theory asserts that interdependence enhances the opportunities for regional cooperation and increases the development of global governance mechanisms, which has different effects on global security. The liberal approach to interdependence came as a critical response to the realistic theory that focused on states as the most prominent entity in international relations, that foreign trade and economic openness are a growing source of conflict and that interdependence is synonymous with insecurity and instability.

Also, the principle of reciprocity in international relations directly affects security policies and military doctrines between states, given that most security and military decisions and strategies are taken and developed as reactions to various threats in the global arena, and developments taking place between the elements and units of the current global system.

Keywords: interdependence, global security.

المقدمة:

مما لاشك فيه أن التحولات الكبرى التي تحصل في النظام العالمي تكون لها آثارها المباشرة على الأمن والإستقرار في الساحة الدولية من جانب، وعلى سيادة واستقلال الدول الوطنية من جانب آخر، وعندما تشعر الأخيرة بحجم التهديدات المحيطة بها فإنها ستقوم بإتخاذ عدد من القرارات والإجراءات الإستثنائية للحفاظ على أمنها، والتي سيكون لها بالتبع تأثيرا في قرارات ومواقف الأطراف الأخرى من الدول وغيرها بسبب علاقة الترابط القائمة فيما بينها في اكثر من مجال.

يتلخص مبدأ الإعتمادية أو التبادلية في العلاقات الدولية بالفكرة القائلة: إن قيام أي عضو في النظام العالمي بتصرف أو سلوك أو فعل أو موقف معين ، سيؤثر بشكل أو آخر في بقية الأعضاء في النظام في إطار دورة كاملة من العلاقات ، ويقصد بالنظام العالمي مجموعة الوحدات السياسية المكونة له سواء أكانت الدول أم غيرها من أشخاص القانون الدولي ، ومن محصلة هذه التفاعلات المستمرة والمنتظمة بين الأطراف المختلفة في النظام العالمي يمكن إستشراف التوجهات الكبرى الجارية في النظام العالمي ، ومدى إنعكاسها على السياسات الأمنية ، وطبيعة التغيرات في القوة العسكرية وقدرتها على تأمين

الإستقرار في المستقبل، فعلاقة الإعتمادية المتبادلة تعمل ضمن نسق متكامل من مدخلات ومخرجات وتغذية راجعة تحكم علاقة الأطراف المتعددة (دول وفواعل أخرى من غير الدول) في النظام العالمي.

أهمية البحث: تتلخص أهمية البحث في توضيح العلاقة بين الإعتماد المتبادل ودوره في التأثير في مجرى التفاعلات الحاصلة بين الدول والفواعل الأخرى من غير الدول ، وإنعكاسها على طبيعة السياسات والقضايا التي تخص الأمن ومواجهة التهديدات وتأثيرها بالنتيجة في الأمن العالمي.

أهداف البحث: يهتم البحث بالوصول الى تقديم رؤية بشان مفهوم الاعتمادية المتبادلة في العلاقات الدولية ، واسباب ومؤشرات وجود الاعتمادية عالميا، والبحث في مدى تاثير الاعتمادية على الامن العالمي .

مشكلة البحث: تتمثل إشكالية البحث في التعرف على طبيعة العلاقة القائمة بين الإعتماد المتبادل والتحولات الكبرى الحاصلة في العلاقات الدولية ، ومدى تأثير الأخيرة على الأمن والإستقرار العالميين من خلال القرارات والخطط والسياسات التي تتخذها الدول للتعامل مع هذه التحولات أو إحتواءها.

فرضية البحث: نفترض هنا أنه كلما لجأت الدول الى خيار الاعتمادية المتبادلة فانه سينعكس على الامن العالمي بشكل ايجابي .

الإطار المنهجي للبحث: يستخدم البحث المنهج الوصفي في تتبع البيانات ومحاولة اثبات صحة الفرضية المستخدمة .

هيكلية البحث: يتكون البحث من مقدمة وعدد من المحاور وخاتمة.

أولاً_ مفهوم الإعتماد المتبادل في العلاقات الدولية

كثيرا ما يستخدم مصطلح (الإعتماد المتبادل) في العلاقات الدولية في عالم اليوم ، حيث يعبر عن وضع يتميز بوجود حالة من التنافس والتعاون والتأثر والتأثير المتبادل بين الدول والفاعلين الآخرين من غير الدول فيما بينها ، إذ تؤثر سياسات أحدهما بشكل عميق في سياسات الفاعل الآخر والعكس صحيح ، فهي علاقة ذات إتجاهين متبادلين متعاكسين بعكس علاقة التبعية التي تكون بإتجاه واحد[1].

1 Waheeeda Rana, Theory of complex interdependence; A comparative analysis of realist and neoliberal thoughts, International Journal of Business and Social Science, Vol.6, No.2;Feb.2015,P291.

ولا تعتبر الظاهرة بحد ذاتها في التحليل الدقيق جديدة في العلاقات الدولية، وانما هي ظاهرة عرفتها الإنسانية منذ عصور بعيدة ، اذ لم تكن الشعوب يوما معزولة عن بعضها البعض ، بل كانت هناك حالة من التعامل والإتصال فيما بينها بقدر ما تتطلبه الحاجات الإنسانية بصورها المختلفة، والتي شكلت دافعا في مراحل عديدة لنمو العلاقات بين هذه المجتمعات الى درجة أنها كانت عاملا مساعدا في تطور العلاقات بين الدول والجماعات آنذاك. ولكنها بالتأكيد لم تكن بنفس القوة والعمق الحاليين ، إذ أسهم التطور التقني والنوعي في وسائل النقل والإتصالات، وزيادة الترابط الناجم عن العولمة (خاصة في الجانب الإقتصادي) في العقود الأخيرة الى بلورة الظاهرة بشكل أكبر وجعلها حقيقة لا يمكن نكرانها بأي حال من الأحوال[1].

وقد تعمقت أسس وقناعات الإعتماد المتبادل بصورة أكبر خلال النصف الثاني من القرن الماضي بسبب ما خلفته الحروب والصراعات الكبرى بين الدول خلال المرحلة السابقة وخاصة الحربين العالميتين الأولى والثانية من دمار كبير وخسائر جسيمة في الأرواح، مما دفع الدول والحكومات الى الإقتناع بأن الروابط الجوهرية بين الدول على الرغم من الإختلافات الدينية والثقافية والسياسية تبقى هي الأقوى ، فالحقيقة هي أننا مرتبطون جميعا بعضنا بالبعض الآخر بطريق أو بأخرى، وأن التدفقات عبر الوطنية المتزايدة والثورة في عالم التكنولوجيا والإتصالات أسهمت بشكل كبير في زيادة نمو الإعتماد المتبادل المعقد متعدد الأوجه بين الدول والأمم وهو مايشمل نطاقات واسعة إقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية وأمنية وغيرها[2].

في سبعينيات القرن الماضي برزت نظرية الإعتماد المتبادل كمقاربة جديدة في العلاقات الدولية لتفسير بعض الظواهر التي اخذت تميز العلاقات الدولية مثل تنامي الفواعل من غير الدول ومنافستها للدول كالشركات متعددة الجنسية وغيرها والتي أخذت تؤدي أدوارا فعالة في عالم باتت أولوياته إقتصادية أكثر منها عسكرية ، وقد جاءت المقاربة الليبرالية بخصوص الإعتماد المتبادل كرد نقدي على النظرية الواقعية التي ركزت على الدول بإعتبارها الكيان الأبرز في العلاقات الدولية ، حيث تؤكد النظرية الليبرالية إن

---

1 محمد الطاهر عديلة، الجدل الليبرالي – الواقعي حول دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي، دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، 2016، ص247.

2 للمزيد ينظر: أثر الإعتماد المتبادل على العلاقات الدولية ، متاح على الرابط:
https://www.UKessays.com/essays/politics/the-impact-of-interindependence-on-internatioal-relations. Nov.2018. (accessed) 18.5.2021.

الإعتماد المتبادل يعزز من فرص التعاون الإقليمي ويزيد من تطوير آليات الحوكمة العالمية[1]. وقد عرف كلا من (ناي وكيوهن) (الإعتماد المتبادل المعقد) والذي يفرق عن الإعتماد المتبادل بمقدار الدرجة والكثافة ، بأنه "إنخفاض أهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية لصالح صعود أهمية العلاقات الإقتصادية والإجتماعية المتعددة في الربط بين الدول والفاعلين الآخرين"[2]، اذ يركز التعريف على حقيقتين أساسيتين هما:

1- إن علاقة الإعتماد المتبادل هي علاقة تأثير وتأثر ثنائية الإتجاه عكس التبعية.

2- محركاته إقتصادية بحتة.

وتعرفه الباحثة (نادية محمود مصطفى) بأنه: "ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماطا تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول والتي ينجم عنها درجة عالية من الحساسية للتفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار مع قابليته للتأثر بالقوى والأحداث الخارجية ومدى قدرته على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية"[3] ، ويلاحظ من التعريف وجود عنصرين أساسيين لأية عملية إعتماد متبادل هما[4]:

1- الحساسية **Sensitivity** : وتعني تأثر دولة ما أو عدة دول بما يحدث من تغيرات في دولة أو دول أخرى، ومثال ذلك: إن قلة زراعة القمح في البلدان المنتجة له يؤدي بشكل آلي ومباشر الى إرتفاع سعره في الدول المستوردة له.

2- الهشاشة (القابلية للتأثر) **Vulnerability** : وتمثل مدى قدرة الدول من عدمه على تحمل التكاليف عند تعرضها للتغيرات الخارجية ، ومثال ذلك: وجود دولتان متساويتان في الحساسية إزاء إرتفاع أسعار النفط مثلا، ولكن في الوقت نفسه لا تكونان على نفس الدرجة من الهشاشة حيث تتمكن أحداهما بما لها من قدرات وامكانيات من تفادي آثار هذا الضغط بإعتمادها مصادر بديلة ، بينما تفتقد الأخرى لمثل هذه الإمكانيات والمرونة.

---

1 بول ويلكنسن، العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا، ترجمة : لبنى عماد تركي، ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة ، 2013، ص ص11-12.

2 محمد الطاهر عديلة، م س ذ، ص248.

3 نادية مصطفى محمود، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة الى منظور جديد ، متاح على الرابط الألكتروني **(accessed) 23.4.2021 http://www.hadaracenter.com/pdfs.**

4 نفس المصدر.

وهكذا فإن مفهوم الإعتماد المتبادل يفترض وجود علاقة طردية بين زيادة التفاعلات وكثافتها (خاصة في المجال الإقتصادي والتجاري) وبين إرتفاع مستوى الإعتماد المتبادل في النظام العالمي ككل، وعلى العكس من ذلك كلما تنخفض مستويات التفاعل والتبادل بين مكونات وعناصر النظام العالمي كلما زادت درجة الإستقلالية والإعتماد على الذات وهي الحالة النقيضة للإعتماد المتبادل[1]. وعالم اليوم لا يتحمل درجات مرتفعة من العزلة انما هناك توجها نحو زيادة سقف الاعتماد بين الوحدات ، والسبب تباين توزيع الموارد وتباين اللف المصاحبة لعمليات التصنيع والانتاج ، وتباين الاستهلاك بين مناطق العالم .

ولقد زاد من زخم الإعتماد المتبادل في العلاقات الدولية ما جاءت به النظرية الوظيفية من أفكار ونهج وآليات ترمي الى تنمية التعاون في ميادين العلاقات الدولية متعددة الأوجه إقتصاديا واجتماعيا وغيرها ، لتبتعد بذلك عن مواجهة القضايا السياسية الكبرى أو إثارة حفيظ المكامن السياسية الحساسة[2].

كذلك فقد ذهب الوظيفيون والوظيفيون الجدد الى أن الإعتماد الإقتصادي المتبادل سوف يحفز صناع القرار في الدول توسيع ولاءاتهم الوطنية نحو ولاءات عالمية أكثر شمولية ، فالتوسع بالمشاركة في إدارة المعاملات الوظيفية (حسب رأيهم) ستؤدي الى وضع حلول جماعية للمشكلات العالمية مما يساهم في خلق ولاءات جديدة تهدف للمحافظة على المصالح المشتركة لجميع الأطراف[3].

ومع تعاظم التجارة العالمية اتجهت مراكز صنع القرار في النظام الليبرالي الى إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية العالمية (مؤسسات بريتون وودز ، او مؤسسات الحكم العالمي) لتكون أكثر تكيفا مع التحولات العالمية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة من حيث البنية والخصائص والأدوات، بحيث شملت كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، وفضلا عن ذلك فقد إعيد تقييم التجارب التكاملية التي ظهرت في أكثر من منطقة في العالم لغرض دعم روابط وقنوات التكامل والإعتماد

---

1 محمد الطاهر عديلة، م س ذ، ص248.

2 "الوظيفة نهج ينشد تحقيق السلام عن طريق مواجهة الظروف الموضوعية التي تؤجج الصراع وتفضي الى الحروب بين الأمم، وذلك عن طريق ردم الهوة القائمة بين أعضاء الجماعة الدولية وتقليص مديات التباين في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتقنية القائمة بين وزحداتها وذلك بإدخال أنماط جديدة من التنظيم تقوم على التعاون دون أن تمس صميم السيادة ولا تتقيد بالمفهوم الضيق للعلاقات السياسية التي تنشأ عنها، وهي تعتمد أساسا على التدرج في تنمية الشعور بالمصالح المشتركة للجماعة الدولية فتحقيق الأمن والسلام وهما المطلبان الأساسيان اللذان يسعى التنظيم الدولي لتحقيقها يتطلبان حلولا للمشاكل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتقنية والإنسانية التي يعاني منها المجتمع الدولي". للمزيد ينظر: خليل إسماعيل الحديثي، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية، ط1، منشورات دار الحكمة، بغداد،2001، ص ص261-262.

3 للمزيد ينظر: لويد جونسون، الإعتماد الإقتصادي المتبادل، ترجمة: محمد السيد سليم ومحمد أحمد مفتي، متاح على الرابط: **https://www.alukah.net(accessed)21.5.2021**

المتبادل والتي أخذت بالتزايد مثل مجموعة (الآسيان) في شرق آسيا ، ورابطة (آيبك) للتعاون الإقتصادي في آسيا والمحيط الهادي ، والإتحاد الأوربي ، وغيرها. كل ذلك تم بطريقة سريعة ومدروسة للتأقلم مع الواقع الجديد الذي يشهد مزيدا من الإندماج والإعتماد المتبادل في المناطق الإقليمية المشار اليها آنفا، وهي في غالبيتها النظم الإقليمية التي تضم الدول الصناعية الكبرى او التي حققت قفزات اقتصادية كبرى في العالم بشكل خاص أكثر من سواها من النظم الإقليمية في العالم النامي والتي لم تستطع بعد مجاراة مثل هذه التحولات بنفس الدرجة من التكيف مما جعل المناطق النامية تتأثر سلبا بهذه التحولات[1].

ثانياً_ تنامي الإعتمادية الدولية ، الأسباب والمؤشرات

يورد المختصون في العلاقات الدولية عددا من الأسباب والعوامل عند تحليلهم لأسباب تنامي ظاهرة الإعتماد المتبادل ، منها[2]:

1- الزيادة الهائلة والمستمرة في حجم ونوع الإتصالات والمواصلات بين الدول وعلى كافة الأصعدة جراء تنامي الثورة التكنولوجية عالميا.

2- نتيجة لزيادة الإتصالات والمواصلات فقد نجم عن ذلك زيادة التعقد والتشابك بين المصالح القومية للدول وزاد من إعتماد بعضها على البعض الآخر في العديد من المجالات كالأمن والإقتصاد والسياسة والأيديولوجيا والثقافة وغيرها.

3- مع زيادة الترابط الكبير بين الدول وتنامي التهديدات فإنه لا تستطيع أي دولة في عالم اليوم مهما بلغت قوتها أن تعزل نفسها عن الأحداث ومجريات السياسة الدولية لأنها قد تمس بصورة أو أخرى مصالحها القومية الجيوستراتيجية أو أمنها القومي أو مكانتها الدولية.

وفي هذا السياق يورد أنصار الإعتمادية الدولية عددا من الخصائص أو السمات التي يستدلون من خلالها على الوجود الفعلي والمتزايد للظاهرة، فمن الناحية النظرية يؤشرون الخصائص الآتية[3]:

1- حجم التعاملات الجارية بين الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي.

---

1 خليل ابراهيم حجاج وآخرون، أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد إنتهاء الحرب الباردة: 1990-2010، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية ، المجلد 40، العدد2، عمان، 2013، ص383.

2 اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، ط5، الكويت ، 1987، ص ص11-12.

3 أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص292.

2- مدى تأثر الفاعلين الدوليين بالمؤثرات الخارجية.

3- درجة الحساسية والهشاشة التي يبديها الفاعلون الدوليون تجاه المؤثرات الخارجية.

4- مدى توفر أطر وهياكل مؤسسية للتفاعل بين الوحدات الدولية.

أما من الناحية العملية فهناك العديد من المؤشرات التي تؤكد أن العالم يمر اليوم بحالة متقدمة من الإعتمادية المتبادلة خلال العقود الأخيرة، منها[1]:

1- تبدل الأولويات في أجندة العلاقات الدولية حيث شهدت القضايا العسكرية تراجعا لصالح قضايا أخرى تقدمت عليها في الأهمية مثل الإقتصاد والبيئة وحقوق الإنسان وغيرها.

2- لم تعد القوة العسكرية ذات أهمية في حل الخلافات التي تنشب بين الدول التي تسود بينها حالة من الإعتمادية المتبادلة.

3- زيادة العلاقات والروابط بين المجتمعات سواء الرسمية منها وغير الرسمية.

أما المؤشرات الدالة على بروز القوة الإقتصادية كأولوية في أجندة العلاقات الدولية ، فهي[2]:

1- بروز منظمة التجارة العالمية ككيان تجاري عالمي في عام 1994 بدلا من الإتفاقية السابقة للتجارة والتعرفة الجمركية **GATT**.

2- تنامي وجود التكتلات الإقتصادية الإقليمية كالإتحاد الأوربي ، والبريكس ، والإتحاد الآسيو-باسيفيكي بقيادة كل من الصين واليابان.

3- توسع العولمة الإقتصادية التي تعمل على زيادة الترابط بين الأسواق العالمية وحرية انتقال السلع والخدمات وبروز ظاهرة "عولمة الأسواق العالمية" حيث تتم عمليات التداول والتبادل للأصول النقدية والمالية فضلا عن تصفية الديون في الساحة العالمية وعبر الحدود الوطنية.

4- الصعود السريع للإقتصاد الصيني والذي أخذ ينافس بقوة إقتصاد الولايات المتحدة.

إن المصالح الإقتصادية تزدهر وتنمو في ظل الإعتماد المتبادل مما يحول من وجود أي توترات جيوسياسية بين الأطراف المختلفة ، فالإقتصاد العالمي لا يتحرك نحو فضاءات جديدة أوسع من السابق بمحرك واحد فقط كون إن إقتصادات القوى العظمى الاربع (الولايات المتحدة، الإتحاد الأوربي ، الصين ، اليابان) متشابكة ومتداخلة بشكل كبير وهو ما يعمل على رفع أكلاف الصراع إن حصل (وهذا مستبعد

---

1 المصدر نفسه، ص ص294-295.

2 عبد الناصر جندلي، إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة، المستقبل العربي، المجلد 33، العدد 376، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2010، ص34.

في ظل هذه العلاقات المتبادلة المعقدة والمتشابكة) ، وهو ما يشير الى أن استمرار رخاء هذه القوى يعتمد على قوة الآخرين وليس ضعفهم ، وبالتالي فهذه القوى شبيهة (على حد وصف قسم من المختصين في العلاقات الدولية) بالتوائم الملتصقة ، حيث يؤدي قطع اي شريان ضررا لكل الأطراف ، وبذلك فإن التكامل العالمي من خلال الإعتماد المتبادل المعقد هو الذي يمنع المنافسة الجيوسياسية بين هذه الأطراف في عالم لم يعد يتسع في ظل تزايد التهديدات إلا للمزيد من التعاون والعمل الجماعي[1] ، رغم ان هناك توترات وتنافس سياسي–امني يظهر بين حين وآخر الا ان الواقع الاقتصادي يعمل على خفضه ، وارجاع العلاقات بينها الى استمرار الاعتمادية .

وقد كان من أهم الأدوات التي تم توظيفها لتحقيق هذه التحولات الإقتصادية هي الشركات متعددة الجنسية حيث تعتبر من أهم أدوات الرأسمالية، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي تدفع بهذا الإتجاه لتحقيق التحول العالمي نحو النظام الرأسمالي من خلال إستهداف الدول النامية بسياسات الخصخصة والتحرير الإقتصادي[2].

إن تزايد العلاقات الإقتصادية بين الدول الكبرى بسبب ما أحدثته العولمة والثورة التكنولوجية جعلت من المستبعد حصول أي إحتكاك عسكري بين هذه القوى بسبب الخلافات التي قد تنشأ فيما بينها، وإنما يتم حل هذه الخلافات من خلال القنوات الدبلوماسية والسياسية ضمن مؤسسات العولمة المعروفة، وكمثال على ذلك فقد توسعت تجارة الصين بشكل كبير مع العالم وحققت نجاحات متلاحقة من خلال المعايير التي تعتمدها منظمة التجارة العالمية لتصبح الشريك الأكبر لأكثر من 130 دولة في العالم ، فقد بلغ حجم تجارة الصين مع مجموعة الآسيان (رابطة جنوب شرق آسيا) مثلا في عام 2015 ما نسبته 15% من إجمالي حجم التجارة الخارجية لدول الرابطة بالمقارنة مع تجارة الولايات المتحدة لنفس المجموعة والتي بلغت نسبتها 9%[3].

1 باراج خانا ، العالم الثاني السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد ، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، 2009، ص ص 28–29 .

2 حسين علي البطاوي، حسين علي ابراهيم البطاوي، العولمة ومستقبل السيادة في العالم الثالث،ط1، دار السنهوري، بيروت،2016، ص42 .

3 زيدون سلمان محمد و حميد شهاب أحمد، الإقتصاد الصيني وتأثيره في التجارة العالمية : دراسة في دور ميناء كوادر، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2020، ص20.

وتشير الأرقام لحجم التداولات الإقتصادية بين بعض الدول الكبرى (كالولايات المتحدة والصين والمانيا على سبيل المثال) لعام 2017 وبما لا يدع مجالا للشك على مقدار تنامي الإعتماد المتبادل فيما بينها من خلال حجم الصادرات والواردات التي يبينها الجدول الآتي[1]:

جدول (1)

حجم التداول التجاري لعدد من الدول الكبرى في عام 2017

الدول	الإستيرادات (مليار$)	النسبة من الواردات العالمية	التصدير (مليار $)	النسبة من الصادرات العالمية	إجمالي النسب من التجارة العالمية
الصين	1843	%10.93	2263	%13.81	%24.74
الولايات المتحدة	2407	%14.28	1545	%9.43	%23.71
المانيا	1167	%6.92	1446	%8.83	%15.75

المصدر: زيدون سلمان محمد و حميد شهاب أحمد، الإقتصاد الصيني وتأثيره في التجارة العالمية : دراسة في دور ميناء كوادر، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2020، ص20.

ولم تحظ المؤشرات السابقة التي إعتمدها الليبراليون للبرهنة على التحولات الكبيرة الحاصلة في العلاقات الدولية بقبول المنظرين الواقعيين التي رأوا فيها تضخيما لدور الفواعل الأخرى على حساب الدول ودورها في السياسة الدولية بإعتبار أن النشاط الإقتصادي مهما بلغ فإن الإعتماد المتبادل لم يرق بعد الى الدرجة التي تهدد إستقلالية الدول وخاصة الكبرى منها[2].

لذا فقد ذهب الواقعيون الى أن الإعتماد الإقتصادي المتبادل يؤدي الى زيادة حدة الصراعات الدولية نتيجة الزيادة في عدد القضايا الخلافية بين تلك الدول ، لأنه كلما قل الإحتكاك والتفاعل بين الدول فإن الصراعات ستقل بينها تبعا لذلك ، والعكس بالعكس ، ويستشهدون في سبيل إثبات ذلك بعدد من الأمثلة منها: ان زيادة علاقة الإعتماد المتبادل في الإستثمارات بين الولايات المتحدة وكندا أدت الى زيادة الشعور القومي في كندا نتيجة تخوف قطاعات واسعة من الكنديين من الهيمنة الأمريكية إقتصاديا وسياسيا وثقافيا على المجتمع هناك ، كذلك فإن عدد من الدراسات أشارت الى أنه في القرنين التاسع

1 نفس المصدر، ص21.

2 محمد الظاهر عديلة، م س ذ، ص250.

عشر والعشرين الماضيين كانت إحتمالية دخول الشركاء التجاريين في حرب فيما بينهم أكبر من احتمالية دخول الشركاء غير التجاريين في نفس الحروب[1].

ويؤكد الليبراليون أنه مع نهاية الحرب الباردة في العقد الأخير من القرن الماضي ، وسرعة تنامي العولمة في القرن الحادي والعشرين فإن الدول تدرك اليوم أن السبيل الأفضل لتحسين نوعية حياتها واقتصاداتها المحلية وزيادة استثماراتها وترصين أمنها ، تكمن في تنمية علاقاتها وزيادة روابطها وتنويعها مع دول العالم الأخرى بحثا عن فرص ومجالات جديدة للإستثمار الإقتصادي وتنمية التعاون لمواجهة التحديات الجديدة ، فبعد أن كانت السياسات الخارجية تعتمد في الغالب على زيادة الواردات والصادرات في التجارة الدولية توسعت السياسات الخارجية اليوم بشكل أكبر لتشمل نطاقات جديدة في قضايا الزراعة والبيئة والصحة والتعليم ومكافحة الإرهاب وتنظيمات الجريمة العابرة للحدود، والمساعدات المالية وغيرها وخاصة بعد هجمات 11 أيلول 2001 حيث أدرك العالم أن هناك تحديات عديدة تمثل تهديدا كبيرا للجميع في العلاقات الدولية وهو ما يدعوا الى التعاون المتعدد الاطراف للتعامل مع تلك التحديات وذلك لعدم قدرة أي دولة على مواجهتها بصورة منفردة مهما بلغت قوتها[2].

لقد أسهم الإعتماد المتبادل المعقد في إعطاء زخم أكبر للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين من خلال تعميق العلاقات وزيادة متانتها بين الدول وربما يأتي ذلك كرد فعل طبيعي لشعور أغلب الدول بطبيعة التهديدات الخطرة المحدقة بها ، فضلا عن أن المرحلة الحالية تبرز فيها مشكلة جديدة بخصوص ما يتعلق بالدول (حسب المختصين) ألا وهي تنامي ظاهرة الدول الهشة، ففي الوقت الذي كانت المشكلة المركزية للعلاقات الدولية في النصف الأول من القرن العشرين هي الدول القوية جدا مثل المانيا النازية وامبراطورية اليابان فضلا عن الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، فإن المشكلات الأساسية في القرن الحادي والعشرين تتمثل في الدول الضعيفة والهشة وهي على حد تعبير (توماس فريدمان) :"ستحتاج الى المزيد من المساعدة المستمرة والمنتظمة من المجتمع الدولي ، وهو بقدر ما يكون ضروريا لتقوية وتنمية هذه الدول بقدر مايكون عبئا على إقتصادات الدول القوية"[3].

---

1 للمزيد ينظر: لويد جونسون، الإعتماد الإقتصادي المتبادل، م س ذ.

2 هناك مواضيع أخرى تم وضعها في الإعتبار لا تقل خطرا عن الإرهاب وتشكل تهديدا عالميا مثل الحرب على المخدرات حيث تم تشكيل العديد من الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة وكذلك النشطة المتعلقة بالإتفاق بين وكالات إنفاذ قوانين المخدرات في كل من الولايات المتحدة وكولومبيا والمعروفة بإسم (خطة كولومبيا) للتعاون في مجال تدريب الشرطة والمساعدة المالية وتبادل المعلومات وغير ذلك. للمزيد ينظر: أثر الإعتماد المتبادل على العلاقات الدولية، م س ذ.

3 للمزيد ينظر: أثر الإعتماد المتبادل على العلاقات الدولية، م س ذ.

ثالثاً_ الإعتماد المتبادل والأمن العالمي

ظهرت مع نهاية الحرب الباردة موجة نشطة من الدراسات الجديدة في مجال الأمن، حيث أخذت مراكز القرار تبتعد عن المقاربة التقليدية للأمن والتي محورها الدولة ، الى مقاربة أكثر إتساعا لمفهوم الأمن يضم فواعل جدد الى جانب الدول يمتلكون قدرا من التأثير في مجال الأمن في العلاقات الدولية ، كالأفراد والشركات متعددة الجنسية والشركات الأمنية وغيرها، وهذا التحول في الدراسات الأمنية يمكن تبريره من ناحيتين[1]:

1- أن الحروب بين الدول لا زالت متوقعة وممكنة، إلا أنها إنحسرت بمقدار كبير لصالح الحروب الداخلية التي إزداد عددها لأسباب كثيرة ومتنوعة.

2- تراجع قدرة الدولة على توفير الأمن لمواطنيها بصورة منفردة بسبب ظهور تهديدات جديدة تفوق قدرة الدول القومية كالمشكلات البيئية والأمراض والنمو السكاني والهجرة وندرة الموارد الطبيعية كالمياه والطاقة ونحوها.

وقد دفع ظهور هذه التحديات منظري العلاقات الدولية الى بلورة مفاهيم جديدة للأمن من بينها مفهوم الأمن الإنساني والأمن الشامل والأمن المجتمعي بالتوازي مع مفهوم الأمن القومي للدول. أن هذه التحديات والتهديدات لا يمكن معالجتها بصورة ناجعة الا على أساس تعدد الأطراف، وتكون أقرب في ذلك من حيث الشبه "بمعضلة السجين" حيث تكون هناك دوافع جماعية للتعاون، وعندما تتصرف الدول بشكل جماعي وتتزايد فرص النجاح فلا بد لها من تشكيل نظام مؤسسي تحكمه قواعد وجزاءات وهو ما تجلى في تشكيل المنظمات الدولية حيث كانت نظرية الإعتماد المتبادل والنظرية الليبرالية (المؤسساتية) من أبرز مبررات وجودها من الناحية النظرية ، فبدلا من وجود أداة واحدة (الدولة) يفضل الليبراليون الجدد نموذج "الفاعل المختلط" الذي يشمل الى جانب الدول المنظمات الدولية والمنظمات عبر الوطنية والمنظمات غير الحكومية والشركات عابرة القومية وغيرها من الفاعلين من غير الدول، فديناميكية العلاقات الدولية نابعة من خليط من التفاعلات الواسعة والمتعددة المصادر وهي التي أشار اليها "ناي

1 لبنى جصاص، المتغير الأمني وآثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، 2012، متاح على الرابط:**https://www.ahewar.org (accessed) 14.5.2021**

وكيوهن" عام 1977 بوصفها ترابطا معقدا ، وأكدوا أن الواقعية الجديدة لم تفلح في تشخيص ورصد الحركيات الجديدة في العلاقات الدولية بعد توسع أجندتها في العقود الأخيرة[1].

كذلك فإن مبدأ التبادلية في العلاقات الدولية يؤثر بشكل مباشر في السياسات الأمنية والعقائد العسكرية بين الدول ، على إعتبار أن أغلب القرارات والإستراتيجيات الأمنية والعسكرية يجري إتخاذها ووضعها كردود افعال حول مختلف التهديدات في الساحة العالمية ، والتطورات التي تجري بين عناصر ووحدات النظام العالمي الراهن ، والتي تدير دفة العولمة الأمنية والعسكرية من خلال تلك العلاقات. هذا ويجد المتتبع لمبدأ التبادلية والإعتمادية الدولية في الشؤون العسكرية والسياسات الأمنية ، أنها تكتسب تأثيرها الدولي من بيئة عسكرية وأمنية داخلية (لكل دولة) ، وهو ما يجعل من العلاقة التبادلية أو الإعتمادية في الشؤون العسكرية والسياسات الأمنية ذات بعدين (داخلي وخارجي) يتأثر أساسا أحدهما بالآخر[2].

وفي القرن الحادي والعشرين ، فقد أصبحت العولمة العسكرية والأمنية أكثر تعقيدا من ذي قبل ، فقد برزت الى الواجهة عبر صور وأبعاد جديدة نابعة من المتغيرات الحاصلة في النظام العالمي خلال العقود الأخيرة ، ففي الوقت الذي أدت **نهاية الحرب الباردة** الى إلغاء خطر المواجهة العسكرية بين القوى العظمى ، لكن العولمة الإجتماعية أضافت أبعادا جديدة للعولمة العسكرية مثل قضايا التدخل الإنساني وقضايا الإرهاب والحروب غير المتناظرة في أكثر من منطقة من العالم ، والتي جاءت كردود أفعال على الظلم والتهميش الغربيين لدول العالم النامي على أكثر من صعيد[3].

إن الزيادة المطردة في الكثافة والإنتشار للإعتماد المتبادل متعدد الخواص قد أصبح سمة واضحة للنظام العالمي ليشمل طيفا واسعا من القضايا المقصودة وغير المقصودة الإيجابية منها أو السلبية ، كالأمن واللاأمن ، والحرب والسلم ، وبتعبير آخر تصبح التفاعلات في أي منطقة في العالم غير معزولة عن المناطق الأخرى فيه ، فأي ظاهرة تحصل في أي مكان في العالم تجد أصداءها وآثارها في مناطق

---

1 للمزيد ينظر: غراهام ايفانز وجيفري نونيهام : قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 1997، ص351.

[2] محمد بن سعيد الفطيسي ، مبدأ التبادلية في العلاقات الدولية وتأثيره على مستقبل السياسات الأمنية والشؤون العسكرية ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، العدد 18، لبنان، 2018، ص21.

[3] نفس المصدر ، ص23.

أخرى إستنادا الى علاقة الإعتمادية المتبادلة ، فكل عنصر يغذي ويحرك ويعزز من تفاعل العناصر الأخرى على المستوى العالمي[1].

ومن هنا فإنه كلما زادت وتيرة التعاون بين الأطراف الدولية وكانت التعاملات سلمية وفي إطار القانون الدولي وبما يحقق المصالح المشتركة لجميع الأطراف ، كلما كان ذلك مدعاة لعالم أكثر أمنا وذلك لحرص الجميع على تنمية مصالحهم من خلال علاقات متبادلة تضمن إستمرار المصالح ونموها ، وليس أدل على ذلك من زيادة التكتلات والتجمعات الإقتصادية الإقليمية والوظيفية مثل الإتحاد الأوربي، وتكتل البريكس، ومجموعة العشرين وغيرها[2].

وهكذا فسوف يأخذ الإعتماد المتبادل مستقبلا أبعادا أكثر جدية في إعتماد الفواعل المختلفة على بعضها البعض في تشخيص المشاكل ووضع الحلول واتخاذ القرارات وفق صيغة عبر وطنية وعالمية، وهذا التوجه آخذ في الإستمرار والنمو بسبب تنامي التهديدات خلال العقود الأخيرة ، والزيادة في أعداد الفواعل الجدد ، وتشعب شبكات التواصل والتعاون والتأثير والتأثر في العلاقات العالمية[3].

وبالمقابل فإن الإعتماد المتبادل الذي أخذت البشرية تعيش في ظله، وهو ما يقود كنتيجة فرعية الى نشاط اقتصادي كثيف ، الى جانب نشاط تجاري واسع، مما ساهم في خلق الكثير من الأزمات والمشاكل المؤثرة على الأمن العالمي والإقليمي والوطني مثل مشكلات البيئة والتلوث والإحتباس الحراري وثقب الأوزون وذوبان الجليد القطبي وغيرها، والتي تحتاج الى حلول عالمية يشترك فيها الجميع[4].

ومع تصاعد التوجه نحو مزيد من المؤسسية وتوسيع الهياكل التي تضم التكتلات الإقتصادية أو الأمنية في العالم، أخذت الحاجة تتزايد نحو إيجاد صيغ تشاركية في نظام إقتصادي عالمي يستند على الأمن الإقتصادي الدولي لمواجهة التهديدات المتزايدة يوما بعد آخر ، لذا فقد أصبح مفهوم الأمن أكثر

---

1 من الأمثلة على الإعتمادية المتبادلة : سياسيا: عدم حصول تفاهمات بين الولايات المتحدة والصين وروسيا يؤدي الى اضطراب الوضع السياسي في دول أخرى مثل آسيا الوسطى واوكرانيا والشرق الأوسط ، وكذلك يؤدي عدم الإتفاق بين الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوربيين مع إيران حول الملف النووي الى تأجيج الصراع في اليمن وسوريا والخليج العربي ومناطق أخرى. إقتصاديا: حصول الأزمات المالية في البلدان الصناعية يؤدي آليا الى إضطراب الأسواق العالمية. بيئيا: زيادة مستويات **CO2** في الجو من قبل البلدان الصناعية الكبرى يؤثر سلبياعلى النظام البيئي العالمي ككل. للمزيد ينظر: عامر مصباح، مواقف نظرية: عولمة النظام الدولي: الفواعل والقضايا، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد8، 2015، ص ص142-143.

2 بول ويلكينسن ، العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا، م س ذ، ص12.

3 نفس المصدر، ص144.

4 هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية ، بلا مطبعة ، بلا سنة طبع ، ص82.

تعقيدا بسبب تشابك العوامل السياسية والإقتصادية والعسكرية بفعل التنافس الجيوستراتيجي والتطورات المتسارعة في الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة[1].

وربما كان الإعتماد المتبادل وإيمان الرئيس الأسبق للإتحاد السوفيتي "غورباتشوف" آنذاك به كحقيقة واقعية أضحى يعيشها العالم والحاجة الى التعاون مع الولايات المتحدة من اجل تفادي وقوع حرب نووية ، أحد الجوانب التي لم يسلط عليها الضوء كثيرا قبل تفكك الإتحاد السوفيتي السابق ، فقد صرح "غورباتشوف" بأن "العالم صغير وهش" و "جزئياته يرتبط بعضها ببعض في السراء والضراء" ، وهكذا فقد بدأ السوفيت مناقشتهم للطبيعة المركبة لإقتصاد العالم والعلاقات السياسية والعسكرية المتبادلة ودعوا الى المزيد من التعاون في هذه المجالات[2]. وفي عام 1987 قال "غورباتشوف": "إن شعوب العالم اليوم في إعتماد بعضها على بعض تشبه متسلقي الجبال الذين يربطهم حبل واحد ، فهم إما أن يتسلقوا معا للقمة أو يسقطوا جميعا للهاوية"[3]. وأضاف: "إن الإتحاد السوفيتي لا يمكنه منفردا حل كل تلك المعضلات ، ونحن لا نخجل من تكرار الدعوة لتعاون دولي ونقول بكامل المسؤولية بغض النظر عن إعتبارات الوجاهة إن كلا منا صائر في عالم اليوم الى الإعتماد أكثر فأكثر على الآخر وستزداد مع الزمن ضرورة كلا منا للآخر". وفي عام 1989 قال: "أنه في زمن العلاقات المتبادلة وزيادة تكامل العالم من المستحيل أن نجد من يستطيع أن يحوز تقدما في مجتمع معزول عن الحركة العالمية بجبهات مغلقة وأسرار أيديولوجية، وهذا ينطبق على أي مجتمع بما فيها المجتمعات الإشتراكية"[4].

ولم يبتعد رؤساء الولايات المتحدة كثيرا عن هذه الرؤى ، فقد صرح الرئيس الأسبق "بل كلينتون" في مؤتمر صحفي عام 1999 بالقول: "كل شئ من قوة إقتصادنا، الى سلامة مدننا، الى صحة شعبنا، يعتمد على الأحداث ليس فقط داخل حدودنا ولكن على ما يجري في العالم أيضا حيث يجب أن نرى الفرص والمخاطر في العالم المترابط الذي من الواضح أن مصيرنا أن نحيا فيه"[5].

وبخلاف ما كان يشهده العالم أيام **الحرب الباردة** من القرن الماضي في سباق التسلح النووي بين القوتين العظميين آنذاك والتي كان يحفزها اليقين التام ب"التدمير المتبادل المؤكد" بين القوتين فيما لو وقعت الحرب ، يسود العالم اليوم "إعتماد متبادل مؤكد" من نوع آخر قوامه السباق على حيازة القسط

1 خليل ابراهيم حجاج وآخرون، م س ذ، ص383.

2 روبرت مكنمارا ، ما بعد الحرب الباردة ، ترجمة محمد حسين يونس ، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1991، ص129.

3 نفس المصدر، ص130.

4 نفس المصدر.

5 أثر الإعتماد المتبادل في العلاقات الدولية، م س ذ.

الأكبر من الموارد الحيوية وزيادة الإعتماد بين البلدان المختلفة لتوفير المستلزمات الأساسية منها كالغذاء والمياه والطاقة ، وهذا السباق أيضا ما يهدد بتقويض الإستقرار العالمي في أكثر من منطقة في العالم[1].

إن الإعتماد المتبادل في القرن الحادي والعشرين قد أصبح حتميا بين الدول (حسب الليبراليين) حيث أن ندرة الموارد والتهديدات الجديدة المتنوعة كتحدي المناخ وندرة المياه وغيرها تزيد من حالة الإعتمادية هذه، وقد أظهرت مبادرة أمن الأرض عام 2014 من خلال مؤشرها لأمن الأرض عددا من نقاط الضعف التي تعاني منها البلدان والشركات والتي تستدعي جهدا جماعيا واستراتيجية عالمية للحفاظ على الأمن العالمي عن طريق وجود مؤسسات دولية قادرة على التخفيف من حدة "الفوضى" الدولية وما ينجم عنها من مشكلات، وإستدامة صيانة الموارد والحفاظ عليها ، وقد حدد المؤشر لهذا الغرض أربعة نطاقات مهمة للإعتماد المتبادل من الممكن أن تساهم بشكل فعال مستقبلا في تشكل الأمن العالمي، هي[2]:

1- **محدودية الموارد وأهمية الإستدامة:** يشكل الطلب المتزايد على الطاقة والمياه والغذاء والموارد الضرورية الأخرى بشكل كامل ومستدام قضية ذات أهمية قصوى من المتعذر تحقيقها دون اللجوء الى عدد من المقايضات بين الموارد المتاحة المحدودة غير الكافية، ففي الصين والهند على سبيل المثال قد لا تكون المياه في مناطق معينة كافية لري الحقول الكبيرة أو إدارة محطات الطاقة الحرارية التي تعمل بالفحم ، وتشير المعلومات الى أن 60% من محطات الطاقة المخطط لإنشائها في الصين سوف تقام في مناطق تعاني من نقص المياه. وتواجه الحكومات والشركات والمستثمرين اليوم سلسلة من التحديات التي تحول دون القدرة على زيادة وفرة الغذاء الذي يحتاجه العالم مثل: ندرة المياه السطحية، إنحسار منسوب المياه الجوفية بسبب معدلات الإستخراج العالية غير المستدامة ، الآفات الزراعية ، خسارة النظم البيئية بالشكل الذي يؤثر في مرونة الإنتاج الغذائي ، عجز بعض مناطق العالم عن التكيف مع أحداث الطقس المتطرفة ، وملكية الآراضي غير الآمنة للسكان المحليين ، وغيرذلك من التحديات.

2- **التواجد الجغرافي الطبيعي للموارد:** لا تتواجد الموارد الطبيعية المتنوعة بصورة متساوية في جميع مناطق العالم ، بل يختلف تواجدها الكمي والنوعي من منطقة لأخرى فبعض البلدان تكون غنية بالنفط

---

1 اليخاندرو ليتوفسكي ومايكل شيغر، الإعتماد المتبادل الأكيد، متاح على الرابط: **http://www.alkhaleej.ae (accessed) 7.5.2021**

2 نفس المصدر.

والغاز مقابل ندرة في المياه ، ويكون الأمر بالعكس في بلدان أخرى ، وتتكاثر معادن أخرى ومنها النادرة كالذهب والماس واليورانيوم في بعض البلدان دون غيرها ، مما يحفز الإعتماد المتبادل كآلية لإشباع حاجة الكثير من الدول لهذه المواد.

3- **التخصص المناطقي للإنتاج الزراعي والصناعي:** إقتضت ضرورات تنظيم التجارة العالمية من قبل منظمة التجارة العالمية والشركات الكبرى الى أن يكون هناك تخصص في عمليات الإنتاج الزراعي والصناعي في العديد من دول العالم ، فلم تعد الدول كما في السابق بإمكانها زراعة أو إنتاج كل شئ ، ويشير المختصون الى ان التخصص الإقتصادي بما يتضمنه من تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تختص بها فإنه سيؤدي الى زيادة الإستقرار الإقتصادي العالمي، لأن ذلك في نظرهم يحقق مصلحة جميع الدول فضلا عن تحقيقه نوعا من الإعتماد المتبادل فيما بينها، مما يؤدي بالنتيجة الى خفض حجم الصراعات لحرص كل طرف على مصالحه مع الدول الأخرى، ففي عالم متخصص ومترابط إقتصاديا تعمل المصالح المتبادلة كعوامل ضغط على الدول والحكومات للحفاظ على الأمن العالمي[1]. وعندما يتعلق الأمر بالغذاء تصبح تحديات الإعتماد المتبادل حادة ، حيث يظهر مؤشر أمن الأرض أن هناك عددا لا يستهان به من البلدان يعتمد بشكل كبير على الواردات من الحبوب من عدد قليل من الموردين وهو ما يشكل نقاط ضعف كثيرة لهذه البلدان، ففي عام 2010 مثلا فرضت روسيا حظرا على تصدير القمح بسبب موجة الجفاف الشديدة في تلك السنة مما سبب في رفع أسعار الغذاء في عدد كبير من الدول المستوردة للقمح الروسي كالدول الأفريقية مثلا (يذهب بعض المراقبين الى أن ارتفاع اسعار الغذاء كانت أحد الأسباب التي أدت الى إندلاع الثورة في مصر) ، ونفس الأمر يقال بالنسبة لباقي الموارد كالطاقة مثلا، فاستراليا تعتبر من أكبر المصدرين بالنسبة للفحم ولكنها تستورد أغلب إحتياجاتها من المشتقات النفطية من الخارج ولا تحتفظ بمخزون يكفيها لأكثر من ثلاثة أيام من الوقود[2].

4- **الإعتماد البيئي والمناخي المتبادل:** من الجوانب المهمة التي يجري عليها التركيز في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين هو الإعتماد البيئي المتبادل في أكثر من مجال منها:

أ_ الإعتماد البيئي المتبادل في مجال التغير المناخي: عرفت "إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" **UNFCCC** التغير المناخي على أنه "تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى

1 للمزيد ينظر: لويد جونسون، الإعتماد الإقتصادي المتبادل، م س ذ.

2 اليخاندرو ليتوفسكي ومايكل شيغر، الإعتماد المتبادل الأكيد، م س ذ.

النشاط البشري والذي يفضي الى تغير في تكوين الغلاف الجوي للأرض"[1]. ويستشف من التعريف أن التغير المناخي عبارة عن تغيرات تحصل في طبيعة المناخ نتيجة الزيادة المتحصلة في نسبة تركيز الغازات الدفيئة المتولدة عن عمليات الإحتراق بسبب الأنشطة البشرية الصناعية والتي ترفع من حرارة الجو مثل غازات ثاني أوكسيد الكاربون، الميثان، أكاسيد النتروجين، الكلورو فلورو كاربون وغيرها ن ومن أهم التغيرات المناخية: إرتفاع حرارة الجو ، واختلاف في كمية وأوقات سقوط الأمطار، وما يتبعه من أثر في دورة المياه في الطبيعة[2]. وقد أخذ موضوع تغير المناخ يكتسب أهمية أكبر نتيجة التقدم الكبير في التكنولوجيا والتصنيع والنقل والإستهلاك الشامل ضمن عملية التبادل الإقتصادي العالمي، ومن النتائج المهمة هو أنه أي تغير في البيئة المحلية يمكن أن يكون له تداعيات بيئية وسياسية كبيرة على النطاق العالمي وهو ما أسهم بتنامي الإدراك العالمي لأهمية الحفاظ على البيئة والتنوع البيئي، فعلى سبيل المثال شكلت عملية ازالة مساحات كبيرة من غابات الأمازون الى تداعيات بيئية خطرة في البيئة المحلية في البرازيل[3] وأماكن بعيدة مثل ايطاليا واليابان[4] ، ونتيجة لهذه الظواهر أصبح للترابط البيئي تأثير سياسي متزايد على المجتمعات الوطنية وهو ما دفع حكومة اليابان مثلا الى دعم حملات إعادة التشجير للغابات وزيادة المساحات الخضراء في جميع أنحاء العالم من خلال تقديم الحوافز المالية والخبرات للحكومات لزراعة الأشجار وخلق الوعي بين السكان للمساعدة في الحفاظ على البيئة. وعلى الرغم من مناقشة العديد من التهديدات العالمية كالتغير المناخي مثلا في عدد من المؤتمرات العالمية النى عقدت لهذا الغرض ، إلا أنها على ما يبدوا لم ترتق بعد الى مستوى الطموح لتعارضها مع المصالح

1 للمزيد ينظر: الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وثيقة رقم: **FCCC/INFORMATION/ 84 GE.05-62220 E 200705.1992** .

2 للمزيد ينظر: انجي احمد عبد الغني، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، العدد الثالث ، 2019، ص152.

3 فقدت البرازيل بالفعل أكثر من 11 مليون هكتار من الغابات المطيرة كما زاد تعرضها لأحداث الطقس المتطرفة بشكل مطرد مع تسبب الفيضانات في خسائر بلغت **4.7** مليار دولار في عام 2011 وحده. للمزيد ينظر: أثر الإعتماد المتبادل على العلاقات الدولية، م س ذ.

4 تؤدي الغابات الإستوائية المطيرة وظيفة بالغة الأهمية في الحفاظ على استقرار الطقس وهطول الأمطار فتعمل كمضخة تساعد الرطوبة على الإنتقال بين المناطق المختلفة وبالتالي فإن إزالة الغابات قد تؤدي الى زعزعة استقرار أنماط الطقس والتسبب في موجات من الفيضانات أو الجفاف أو المتغيرات البيئية الأخرى. للمزيد ينظر: أثر الإعتماد المتبادل على العلاقات الدولية، م س ذ.

الجيوسياسية لبعض الدول الكبرى مما يدعوا الى مزيد من التنسيق وحشد الجهود في عمليات متعددة الجوانب للوصول الى حلول جدية في هذا المجال[1].

ب_ الإعتماد البيئي المتبادل في المشاكل البايولوجية (البكتريا والفايروسات): تعد هذه المشاكل من القضايا المهمة والتي تحظى بإهتمام الحكومات نظرا للعواقب الوخيمة التي يمكن أن تخلفها على حياة الملايين من البشر في كافة أنحاء العالم بسبب الترابط البكتريولوجي والسرعة التي تنتقل بها هذه الأمراض، فبعد فايروس **H1N1** الذي انتشر في المكسيك ثم انتقل الى جميع أنحاء العالم مسببا آلاف الوفيات ، ومرض السارس (الحمى القلاعية البريطانية) الذي نشأ في هونك كونك واثار المخاوف في العديد من الدول، ومؤخرا فايروس كورونا المستجد والذي ظهر في مدينة ووهان الصينية عام 2020 وانتشر بسرعة كبيرة في جميع دول العالم مخلفا ملايين الإصابات ومئات الآلاف من الوفيات وكانت له تداعيات كبرى على الإقتصاد العالمي وشل حركة المجتمعات وربما سيستمر تأثيره لسنوات أخرى[2].

وفضلا عن النطاقات الأربعة المتقدمة للإعتماد المتبادل التي تسهم في تشكل الأمن العالمي مستقبلا ، لابد من الإشارة الى دور الإعتماد المتبادل في تعزيز النطاق الأمني أيضا ، ذلك أن طبيعة الأمن العسكري في القرن الحادي والعشرين آخذة في التغير والتبدل ، إذ سيتم الإعتماد بشكل كبير على التكنولوجيا المتطورة ، والحروب السيبرانية ، والأقمار الصناعية للتجسس في صراعات المستقبل ، أو السعي الى تقويض قدرات الخصوم بإستخدام الفايروسات أو أدوات الحرب النفسية أو إستخدام تقنيات ووسائل التواصل الإجتماعي لإحداث الإضطرابات والثورات في البلدان النامية ، وغير ذلك من الوسائل والتهديدات[3].

لذا يتضح مما تقدم ، أن الأمن العالمي يتأثر الى حد كبير بمستوى ودرجة الاعتمادية المتبادلة بين الدول ، فكلما زادت وتوثقت الاعتمادية المتبادلة كلما ازداد الإتجاه الى استقرار الأمن العالمي .

الخاتمة:

في الختام توصل البحث الى عدد من الإستنتاجات والتوصيات:

الإستنتاجات:

---

1 للمزيد ينظر: اليخاندرو ليتوفسكي ومايكل شيغر، الإعتماد المتبادل الأكيد ، م س ذ.

2 نفس المصدر.

3 محمد بن سعيد الفطيسي ، م س ذ، ص27.

1- يقصد بالإعتماد المتبادل في العلاقات الدولية : هو أنه في حال قيام أي عضو في النظام العالمي بتصرف أو سلوك أو فعل أو موقف معين ، فإنه سيؤثر بشكل أو آخر في بقية الأعضاء في النظام في إطار دورة كاملة من العلاقات ، ويقصد بالنظام العالمي مجموعة الوحدات السياسية المكونة له سواء أكانت الدول أم غيرها من أشخاص القانون الدولي ، ومن محصلة هذه التفاعلات المستمرة والمنتظمة بين الأطراف المختلفة في النظام العالمي يمكن إستشراف التوجهات الكبرى الجارية في النظام العالمي ، ومدى إنعكاسها على السياسات الأمنية ، وطبيعة التغيرات في القوة العسكرية وقدرتها على تأمين الإستقرار في المستقبل، فعلاقة الإعتمادية المتبادلة تعمل ضمن نسق متكامل من مدخلات ومخرجات وتغذية راجعة تحكم علاقة الأطراف المتعددة (دول وفواعل أخرى من غير الدول) في النظام العالمي.

2- في سبعينيات القرن الماضي برزت نظرية الإعتماد المتبادل كمقاربة جديدة في العلاقات الدولية لتفسير بعض الظواهر التي اخذت تميز العلاقات الدولية مثل تنامي الفواعل من غير الدول ومنافستها للدول كالشركات متعددة الجنسية وغيرها.

3- لا تعتبر الظاهرة بحد ذاتها في التحليل الدقيق جديدة في العلاقات الدولية، وانما هي ظاهرة عرفتها الإنسانية منذ عصور بعيدة ، اذ لم تكن الشعوب يوما معزولة عن بعضها البعض ، بل كانت هناك حالة من التعامل والإتصال فيما بينها بقدر ما تتطلبه الحاجات الإنسانية بصورها المختلفة.

4- تقدم كل من النظرية الليبرالية والنظرية الواقعية تفسيرين مختلفين لدور العوامل الإقتصادية والإعتماد المتبادل بأنواعه في العلاقات الدولية وفي التأثير على حالة الأمن العالمي ، إذ تؤكد فيه المقاربة الليبرالية الى ان تزايد العلاقات الإقتصادية بين الدول الكبرى بسبب ما أحدثته العولمة والثورة التكنولوجية جعلت من المستبعد حصول أي إحتكاك عسكري بين هذه القوى بسبب الخلافات التي قد تنشأ فيما بينها، وإنما يتم حل هذه الخلافات من خلال القنوات الدبلوماسية والسياسية ضمن مؤسسات العولمة المعروفة.

5- لم تحظ المؤشرات السابقة التي إعتمدها الليبراليون للبرهنة على التحولات الكبيرة الحاصلة في العلاقات الدولية بقبول المنظرين الواقعيين التي رأوا فيها تضخيما لدور الفواعل الأخرى على حساب الدول ودورها في السياسة الدولية بإعتبار أن النشاط الإقتصادي مهما بلغ فإن الإعتماد المتبادل لم يرق بعد الى الدرجة التي تهدد إستقلالية الدول وخاصة الكبرى منها.

6- يؤثر مبدأ التبادلية في العلاقات الدولية بشكل مباشر في السياسات الأمنية والعقائد العسكرية بين الدول ، على إعتبار أن أغلب القرارات والإستراتيجيات الأمنية والعسكرية يجري إتخاذها ووضعها كردود افعال حول مختلف التهديدات في الساحة العالمية ، والتطورات التي تجري بين عناصر ووحدات النظام العالمي الراهن.

7- شكلت **نهاية الحرب الباردة** مناخا أكثر تعقيدا للعولمة الأمنية والعسكرية من حيث بروز صور وأبعاد جديدة لها ، ففي الوقت الذي أدت الى إلغاء خطر المواجهة العسكرية بين القوى العظمى ، لكن العولمة الإجتماعية أضافت أبعادا جديدة للعولمة العسكرية مثل قضايا التدخل الإنساني وقضايا الإرهاب والحروب غير المتناظرة في أكثر من منطقة من العالم ، والتي جاءت كردود أفعال على الظلم والتهميش الغربيين لدول العالم النامي على أكثر من صعيد.

8- من خلال مؤشر مبادرة أمن الأرض لعام 2014 فقد أبرزت عددا من نقاط الضعف التي تعاني منها البلدان والشركات والتي تستدعي جهدا جماعيا واستراتيجية عالمية للحفاظ على الأمن العالمي عن طريق وجود مؤسسات دولية قادرة على التخفيف من حدة "الفوضى" الدولية وما ينجم عنها من مشكلات، وإستدامة صيانة الموارد والحفاظ عليها ، وقد حدد المؤشر لهذا الغرض أربعة نطاقات مهمة للإعتماد المتبادل من الممكن أن تساهم بشكل فعال مستقبلا في تشكل الأمن العالمي والتي بينها البحث ، ويضاف لها دور الإعتماد المتبادل في تعزيز النطاق الأمني أيضا ، حيث أن طبيعة الأمن العسكري في القرن الحادي والعشرين آخذة في التغير والتبدل بسبب جملة عوامل مثل العولمة والثورة التكنولوجية وسرعة الإتصالات وغيرها .

التوصيات:

1- نوصي الباحثين والجامعات والمراكز البحثية بزيادة الإهتمام بالدراسات المتعلقة بظاهرة الإعتماد المتبادل بأنواعه ، حيث لا يزال الموضوع من المواضيع التي لا توجد بحوث كثيرة ونوعية عنه في المكتبة العربية.

2- لاتزال ظاهرة الإعتماد المتبادل بحد ذاتها ظاهرة متجددة ، وتحوي مسارات وأبعاد كثيرة ، لذا فهي بحاجة الى مراجعة مستمرة لما يكتب عنها في أي مجال ومستوى كان.